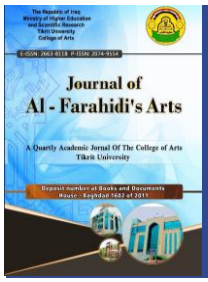

Tikrit University | جامعة تكريت
مجلة آداب الفراهيدي
Journal of Al-Farahidi's Arts

Political and Economic Developments in The Middle East During The Post-World War II Period (1945-1970)

التطورات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٧٠)

Asst. Lecturer. Sanaa Ibrahim Jassim
General Directorate of Salahuddin Education, Ministry of Education
Salahuddin, Iraq

م. م. سناء إبراهيم جاسم
المديرية العامة لتربية صلاح الدين، وزارة التربية
صلاح الدين، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
10/08/2024	17/10/2024	30/12/2024

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 https://doi.org/10.25130/jaa.9th.3.15 Conference (9th) No (3) September (2024) P (167-177)

ABSTRACT

This research addresses the political and economic developments in the Middle East during the post-World War II period (1945-1970) through a descriptive analytical approach. The research reviews the important transformations that the region witnessed during this critical period, and how global and local events affected the political and economic structures in Arab countries and the Middle East in general. Through an in-depth analysis of the events and transformations that occurred, the research sheds light on the factors that caused the radical changes in the region, and how these transformations affected the stability of the Arab state and the emergence of ideological and national divisions. This research aims to shed light on the importance of understanding the historical transformations in the Middle East during this important period, and the role of global and regional factors in shaping the path of the region. Providing a comprehensive view of this period contributes to a deeper understanding of the challenges facing the region and their impact on contemporary political and economic developments in the Middle East.

KEYWORDS

World War II, Economic Factors, Middle East, Political Factors

الملخص

يعالج هذا البحث التطورات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٧٠) من خلال المنهج الوصفي التحليلي ويستعرض البحث التحولات الهامة التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة الحاسمة، وكيف أثرت الأحداث العالمية والمحلية على الهياكل السياسية والاقتصادية في الدول العربية والشرق الأوسط بشكل عام من خلال تحليل عميق للأحداث والتحولات التي وقعت، يسلط البحث الضوء على العوامل التي تسببت في التغييرات الجذرية في المنطقة، وكيف أثرت هذه التحولات على استقرار الدولة العربية ونشوء الانقسامات الايديولوجية والقومية يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية فهم التحولات التاريخية في الشرق الأوسط خلال هذه الفترة المهمة، ودور العوامل العالمية والإقليمية في تشكيل مسار المنطقة. توفير رؤية شاملة لهذه الفترة يساهم في فهم أعمق للتحديات التي واجهت المنطقة وتأثيرها على التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة في الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية

الحرب العالمية الثانية، العوامل الاقتصادية، الشرق الأوسط، العوامل السياسية

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

تشكل منطقة الشرق الأوسط محورًا هامًا للدراسات السياسية والاقتصادية، خاصة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت تحولات جوهرية على مستوى العالم برمته. تمثل هذه الفترة نقطة تحول في التاريخ السياسي والاقتصادي للمنطقة، حيث تأثرت بالأحداث العالمية والمحلية التي أدت إلى تغييرات جذرية في الهياكل السياسية والاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التطورات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال تحليل الأحداث والتحولات التي شهدتها المنطقة، وكيف أثرت هذه التغييرات على البنية السياسية والاقتصادية للدول العربية والمنطقة بشكل عام من خلال تقديم نظرة شاملة للسياق التاريخي والتحليل العميق للأحداث والسياسيات التي تميزت بها هذه الفترة، يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة وكيف تأثرت الدول العربية بالتطورات العالمية والإقليمية في ذلك الوقت.

مشكلة البحث:

خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولات سياسية واقتصادية هامة ترتبط بالأحداث العالمية والمحلية. تتمثل المشكلة الرئيسية في فهم تأثير هذه التحولات على الهياكل السياسية والاقتصادية في الدول العربية والمنطقة بشكل عام. يعتبر التحليل العميق لهذه التأثيرات والعوامل التي ساهمت فيها تحديًا مهمًا يستوجب البحث فيه، حيث يساهم في توضيح كيفية تشكيل هذه التحولات المنظومة السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط وتأثيرها على مسارها التاريخي والحاضر ولذلك تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما هي التطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت في الشرق الأوسط خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٧٠).

أهداف البحث:

الهدف الرئيسي:

يهدف هذا البحث لدراسة التطورات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٧٠).

الأهداف الفرعية:

١. **تحليل التطورات السياسية:** من خلال استكشاف وتحليل التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مع التركيز على الأحداث والسياسيات التي شكلت المنطقة.

٢. **دراسة الأثر الاقتصادي:** عن طريق فهم تأثير الأحداث السياسية على الهياكل الاقتصادية في الدول العربية والشرق الأوسط، وكيف أثرت هذه التحولات على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

٣. **تحليل العوامل الدولية والإقليمية:** بواسطة استكشاف دور العوامل الدولية والإقليمية في تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي في المنطقة خلال تلك الفترة الزمنية.

منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في البحث يعتمد على تقديم الوصف الدقيق الشامل للظواهر والتطورات التي تدرس في البحث، مثل التحولات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية وتحليل العوامل التي تهدف إلى فهم العلاقات والأسباب والتأثيرات وراء الظواهر الموصوفة.

الدراسات السابقة:

١. **دراسة وفاء عباس وآخرون ٢٠٢٢:** بعنوان (التطور الجيوسياسي في الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: منظور جغرافي): بعد الحرب العالمية الثانية، اختلف الباحثون حول تحديد جغرافية الشرق الأوسط لأسباب سياسية وعالمية عديدة، وعوامل دولية وأخرى ناشئة. وقد أثار وصم الشرق الأوسط في هذه

المنطقة والمناطق المحيطة بها دلالات سلبية وأبعاداً جغرافية على المنطقة ككل وعلى الأراضي العربية بشكل خاص. لذا، فإن هذه الورقة تهتم بهذه التسمية والتوصيف وكذلك الآثار المترتبة عليها. يحمل "الشرق الأوسط" دلالات مختلفة تم تحديدها من قبل التأثيرات الإقليمية والقوى العظمى. وكان هذا التوصيف متطابقًا مع العالم العربي. وبالتالي، تهدف هذه الورقة إلى إظهار كيف تسببت هذه الوصمة في عدم الاستقرار في الدولة العربية وأثارت الانقسام الأيديولوجي والقومي. وبالتالي، فمن الضروري للغاية تحليل العوامل المسببة لفهم الممارسات السياسية والجغرافية الحالية ذات الصلة بالجيوسياسية في عالم ما بعد الحرب.

٢. **دراسة جودت كامل ٢٠١٨:** بعنوان (التطورات السياسية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٣): تناولت الدراسة الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية والتي شهدت تغيرات جوهرية في النظام السياسي في الشرق الأوسط، وسعت الأنظمة إلى فتح فصل جديد مع شعوبها، بعد أن اختلفت موازين القوى الكبرى في العالم وظهور الاتحاد السوفييتي كمنافس جديد لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وحاول خادم الحرمين الشريفين عبد الحليم طمأنة الشعب العراقي عندما ألقى خطاباً سياسياً في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥، أكد فيه على انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحول البلاد من الحرب إلى السلام، ووعد الشعب بإصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تأثرت بالعمليات العسكرية. وفي عام ١٩٤٦ تشكلت وزارة حمدي الباجي، ووزارة توفيق السويدي، وفي فبراير من ذلك العام، وهي أول وزارة في زمن السلم، تولت الوزارة تنفيذ وعود الولي، وأجرت سلسلة من الإصلاحات في كافة المجالات. ومنحت وزارة الداخلية الترخيص لخمسة أحزاب سياسية في ٢ نيسان ١٩٤٦، وكذلك أحداث كانون الثاني ١٩٤٨ وإسقاط وزارة صالح جبر ومعها معاهدة بور، وتطور الحرب العربية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأوضاع في العراق، وانتفاضات الفلاحين الرافضة للثأر، وتوقيع اتفاقية النفط مع شركات النفط، وانتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ وإسقاط وزارة مصطفى العمري وتشكيل وزارة نور الدين محمود.

٣. **دراسة خليل محمد ٢٠١٧:** بعنوان (المتغيرات المعاصرة في مفهوم النظام الشرق أوسطي والسوق الشرق أوسطية): تناولت الدراسة أن كانت تسعينيات القرن الماضي فترة إحياء لمفهوم نظام الشرق الأوسط وإصرار غير مسبوق وإعادة تطبيقه بقوة لتدوينه على الساحة السياسية على المستويين الإقليمي والدولي. والهدف هو ربط دول منطقة الشرق الأوسط، العربية وغير العربية، أيديولوجياً بالمعسكر الغربي واستراتيجياته، وخلق هوية تقوم على تعميق الشعور بالانتماء المشترك للمنطقة دمجها في النظام ككتل إقليمية. وكانت هذه المنطقة تسمى "الشرق الأوسط". يتم دمج هذا الفهم للتحول وفقًا للتجربة التاريخية القائمة على وجهات نظر مختلفة. وينظر بعضهم إلى مشروع نظام الشرق الأوسط في سياق الموقف التاريخي للغرب تجاه العرب، الذي تغلب عليه الرغبة الدائمة في الهيمنة الكاملة على المنطقة العربية، وتذويب الهوية القومية العربية على أساس النهج المحدد.

الإطار النظري:

كانت الحرب العالمية الثانية صراعًا دوليًا مدمرًا بدأ في آسيا في ٧ يوليو ١٩٣٧ وفي أوروبا في ١ سبتمبر ١٩٣٩، وانتهى في عام ١٩٤٥ باستسلام اليابان. وشاركت جيوش ما يقرب من ٧٠ دولة في القتال الجوي والبحري والبري.

كانت الحرب العالمية الثانية إحدى الحروب الشمولية وتعتبر الحرب الأكثر تكلفة في تاريخ البشرية بسبب اتساع مساحة القتال وتعدد ساحات القتال والجبهات. وشارك فيها أكثر من ١٠٠ مليون جندي. شاركت العديد من الدول في الصراع، وكانت التكلفة البشرية هائلة. قُتل ما يقرب من ٧٠ مليون شخص، عسكريين ومدنيين، في الحرب العالمية الثانية حيث مات عدد من المدنيين خلال الحرب العالمية الثانية أكثر من أي حرب أخرى في التاريخ. والسبب في ذلك هو أنه بمجرد وصول ونستون تشرشل إلى السلطة، بدأ الجيش البريطاني غارات جوية مكثفة على المدن والقرى. ورد الجيش النازي وفقا لذلك، إضافة إلى هذا المجازر التي ارتكبتها المؤسسة العسكرية اليابانية بحق الصينيين والكوريين إلى قائمة الضحايا المدنيين، وبلغت حصيلة الضحايا

الأبرياء والجنود ٥١ مليون نسمة، أي ما يعادل ٢٪ من سكان العالم في ذلك الوقت (الحسيني، ٢٠١٠، ص٢٣) وهذا ما جعل الحرب الأكبر من حيث المساحة والمدى. وفي تاريخ الحروب العسكرية الحديثة، أدت بداية الحرب العالمية الثانية أيضًا إلى تقليص مفهوم المدن. أنتجت الدول المشاركة في الحرب العالمية الثانية أنشطة أو تطورات كبيرة في العديد من المجالات الاقتصادية والصناعية، وكذلك في القدرات العلمية، وكلها كانت مفيدة في المجهود الحربي. قدرت تكلفة الحرب عام ١٩٤٤ بنحو تريليون دولار، مما يجعلها الحرب الأكثر تكلفة من حيث التكلفة والأرواح وتبعها العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية (الحسيني، ٢٠١٠، ص٢٨-٢٩).

تأثير الحرب العالمية الثانية على التطورات السياسية في الشرق الأوسط:

أظهر مزاج الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية اختلافات ملحوظة. لم تكن القومية في نفس المرحلة في جميع البلدان. وفي بعض المناطق حيث كانت الولاءات القبلية هي السائدة أو حيث ظل الفلاحون خاملين لم تكن فكرة القومية الواعية ذات أهمية تذكر. وفي العالم العربي كان الخط الفاصل بين الولاء لـ "أمة" فردية مثل مصر أو العراق والولاء الأوسع لفكرة القومية العربية بعيداً عن الوضوح. (HOLINGwow, 1952, pp. 19-20) وفي الوقت نفسه أضاف التحدي الأكثر قوة المتمثل في القومية اليهودية القوية (الصهيونية) في فلسطين عناصر متفجرة جديدة. "وبالتالي فإن القومية لم تقدم للسياسة الغربية قضية واحدة واضحة بل عدداً من المشاكل المعقدة (YAPP, 1991. P397) لقد أدى تراجع النفوذ الغربي بعد عام ١٩٤٥ إلى تحول جذري في التنمية الداخلية والخارجية للشرق الأوسط، وفي السياسة العالمية. وقد أدت معظم تفويضات عصبة الأمم في الشرق الأوسط تدريجياً اكتسبت صفات السيادة السياسية وأصبحت غيورة للغاية على استقلالها. وكان الزعماء الجدد الذين استولوا على مقاليد السلطة في الخمسينيات أكثر استجابة للمشاعر المحلية والقومية من أي عقيدة فلسفية وكانوا عازمين على تأكيد مصالحهم ولعب دور نشط في الشؤون الإقليمية والدولية. (Lewis ,1968, p127)

واتخذت القومية في العالم العربي أشكالاً مختلفة. وهنا لم يكن التهديد السوفييتي يشكل مصدر قلق حقيقي للقوميين. بل كانت القوة الكاملة لتحريضهم موجهة إلى بقايا الحكم البريطاني والفرنسي وإلى "الغزو الصهيوني" للعالم العربي. ورغم أن الدول العربية لم تكن بعد دولاً حديثة في كثير من النواحي، فلم يكن هناك شك في قدرتها على ممارسة ضغوط مستمرة على المواقف الغربية داخل أراضيها. وكانت الطبقات المتوسطة والمهنية الصاعدة تشكل قوة لم يكن بوسع القوى الأوروبية أن تتعامل معها بسهولة كما تعاملت مع الشيوخ والباشوات والبكوات الذين كانت سيطرتها عليهم إلى حد كبير في الماضي. كانت القيادة الجديدة مجهولة من نواح كثيرة.

ورغم أن نظام الانتداب كان عتيقاً، فقد أظهرت بريطانيا قدرتها على التكيف من خلال التحول إلى التعاون مع الدول العربية "المستقلة"؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، منحت بريطانيا موافقتها على إنشاء جامعة الدول العربية الجديدة وساعدت في تسهيل خروج الفرنسيين من سوريا ولبنان. ومع هذه الخسارة، توقفت فرنسا، لأغراض عملية، عن كونها قوة في الشرق الأوسط، رغم أنها استمرت في الاستفادة كثيراً من علاقاتها التاريخية والثقافية واستاءت بشدة من استبعادها من المجالس الغربية عندما تم النظر في شؤون الشرق الأوسط.

وبدا أن انتصار حزب العمال في الانتخابات البريطانية في يوليو/تموز ١٩٤٥ قد زاد من فرص الشرق العربي في تحقيق طموحاته الرئيسية. وباستثناء العرب الفلسطينيين، الذين شعروا بالفزع إزاء ميول حزب العمال المعروفة نحو الصهيونية، اعتقد الجميع في آسيا وأفريقيا أن روحاً جديدة لابد وأن تسود لندن، وأن هذه الروح سوف تجلب سياسات اجتماعية جديدة وتضع حداً لإكراه الضعفاء من قِبَل الأقوياء. وكانت هذه الآمال مبررة؛ وسرعان ما بدأ وزراء حزب العمال في الإدلاء بتصريحات حول "عدم رغبتهم في الاحتفاظ بالشعوب غير الراغبة" (أتلي) ورغبتهم في "التخلي إلى الأبد عن فكرة هيمنة دولة على دولة أخرى". (WINDSOR,1991, p. 37) (بيفين). وقد أعطت حكومة حزب العمال في فترة ما بعد الحرب كل الدلائل على نيتها في التمسك بالمواقف

التقليدية لبريطانيا. وكان هذا واضحاً في حدة رد فعلها على المحاولات السوفييتية للحصول على موطئ قدم في المنطقة وعلى التصريحات العامة الأميركية والإجراءات الخاصة فيما يتصل (AL-Besort,1983, p. 24) بالعرب بشكل عام لم يكونوا قلقين بشأن التهديد السوفييتي، بل كانت أفكارهم منحازة إلى أحد موضوعين: كيفية التخلص من القوات البريطانية التي كانت تتعارض مع رغباتهم ولا تزال منتشرة في العديد من بلدانهم، وكيفية التوصل إلى تسوية عادلة في فلسطين. لم يستطع أي منهم بعد سنوات عديدة من الاحتلال أن ينسب إلى الأسباب البريطانية لتأجيل سحب قواتهم من المنطقة. كانت مصر هي الدولة العربية الأكثر اضطراباً، وقد ازدادت حدة ذلك بسبب فشل الحكومة البريطانية في سحب قواتها بسرعة من وادي النيل إلى منطقة قناة السويس المنصوص عليها في معاهدة ١٩٣٦(HEIKAL, 1986, p. 15)، وكانت هناك فترة، في عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، عندما أعاد البريطانيون النظر بشكل شامل في استراتيجيتهم الإمبراطورية وعندما بدا أن المفاهيم الجديدة تكتسب أرضية. وكان السبب في ذلك عاملان، وهما دروس الحرب العالمية الثانية وتصاعد القومية في مصر والعراق. ولقد أشارت تجربة الحرب إلى مدى الضعف الشديد الذي كانت تتسم به قناة السويس والممرات البحرية في البحر الأبيض المتوسط. ولم يكن بوسع القوافل البحرية البريطانية أن تصل إلى الإسكندرية من جبل طارق أو مالطا إلا بعد بذل أقصى الجهود وتكبد خسائر فادحة (HUREWITZ,1956, pp. 203-211) وكان لزاماً على القوات والمعدات اللازمة للحملة في الشرق الأوسط أن تدور حول أفريقيا. ومن ناحية أخرى، دفع الاضطراب السياسي في مصر والعراق بعض الاستراتيجيين إلى اقتراح أن الحفاظ على القواعد البريطانية في هذه البلدان لا يستحق العداء الشعبي الذي أحدثته. ويبدو أن هيئة الأركان العامة البريطانية كانت تفكر بجدية في نقل القواعد والمنشآت البريطانية إلى شرق أفريقيا، حيث يمكن للمرء أن ينشئ في ظل الأمن النسبي في كينيا وتنجانيقا وأوغندا مركزاً عسكرياً قوياً، ليس بعيداً عن مناطق الاضطرابات المحتملة وخالياً من الإثارة السياسية في البلدان العربية. وقد وجد هذا الاتجاه الفكري انعكاسه في استعداد إرنست بيفين لتقليص الامتيازات العسكرية البريطانية عندما ناقش مراجعة المعاهدة مع مصر والعراق في فترة ما بعد الحرب. ولكن بحلول عام ١٩٤٨، رُفِضت هذه المفاهيم الجديدة بشكل قاطع، وعادت بريطانيا إلى سياستها القديمة المتمثلة في الحفاظ على الهيمنة العسكرية في الشرق الأوسط". وكان هذا التغيير راجعاً إلى مظاهر جديدة مزعومة للإمبريالية السوفييتية (Hoskins,1954, p. 260).

وبالمقارنة بالوضع في أوروبا، بدت الظروف في الشرق العربي مريحة، ولهذا السبب، بعد الحرب العالمية الثانية كما بعد الحرب العالمية الأولى، تم تجاهل المطالبات المصرية والعربية الأخرى باهتمام حتى يتم التعامل مع أمور أكثر إلحاحاً. ربما كان الركوع ليؤخر في الدول العربية، اعتمد القادة السوفييت بشكل أكبر على تكتيكات الدعاية والاختراق والمناورة الدبلوماسية، وفعلوا كل ما في وسعهم بتكلفة ضئيلة في هذه المنطقة التي كانت تقليديًا تحت النفوذ البريطاني لجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للبريطانيين وشركائهم الغربيين. إن الدور السوفييتي في أزمة فلسطين في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ هو مثال على ذلك. فعلى الرغم من موقفها المناهض للصهيونية، صوتت الحكومة السوفييتية في الأمم المتحدة لصالح التقسيم في عام ١٩٤٧ واعترفت سريعًا بإسرائيل في عام ١٩٤٨,٤٢ وبذلك ضمنت رحيل القوات البريطانية والسلطة البريطانية من فلسطين واستمرار الصراع اليهودي العربي الذي سيبقي الشرق الأوسط في حالة غليان إلى أجل غير مسمى. ومع تصلب السياسة الغربية في إيران وتركيا، قدم العالم العربي أفضل الفرص لموسكو لاقتحام الشرق الأوسط (HEHATHANI,1986, p.88) (SACHAR,1998, p.270).

خلال الحرب، وقفت الدول العربية جنبًا إلى جنب مع الحلفاء في مواجهة الديكتاتوريات، وكانت تونس والمغرب وموريتانيا تحت الحكم الاستعماري الفرنسي، واعتبرت فرنسا الجزائر أرضًا فرنسية. وفرضت فرنسا سياساتها على الدول العربية الواقعة تحت سيطرتها، وجندت الشباب العرب في قواتها المسلحة. واستمرت فرنسا في الحكم حتى سقطت في يد ألمانيا. أما مصر فكانت تحت النفوذ البريطاني بناء على معاهدة ١٩٣٦ التي

امتدت إلى إيطاليا ومن ثم ليبيا. ثم تم طرد ألمانيا من مصر بعد هزيمتها في معركة العلمين. كانت المملكة العربية السعودية واليمن مستقلتين ومحايدتين، وسيطرت بريطانيا على جنوب شبه الجزيرة العربية ومعظم منطقة الخليج العربي، لكن الحرب لم تمتد إلى الخليج الفارسي، ومرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عبر إيران. وأصبح طريق عبور للمساعدات البريطانية (الحسيني ،٢٠١٠، ص٥٨).

ووقعت بريطانيا معاهدة مع العراق عام ١٩٣٠ تمنحها حق إقامة قواعد عسكرية في العراق. وخلال الحرب، تعاون رئيس الوزراء رشيد علي الكيلاني مع ألمانيا لإطلاق ثورة ضد بريطانيا في أبريل ١٩٤١، لكن بريطانيا قمعت الثورة ودعمت وجودها في العراق. بعد سقوط فرنسا، أصبح لبنان وسوريا تحت سيطرة حكومة فيشي الموالية لألمانيا، ولكن في أوائل صيف عام ١٩٤١، سيطر الحلفاء على كلا البلدين وانتقلت السلطة إلى الحركة الفرنسية الحرة بقيادة الجنرال ديغول. وأعلنت الحركة الفرنسية الحرة استقلال سوريا في أيلول/سبتمبر ١٩٤١، ثم استقلال لبنان في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١، لكن هذا الاستقلال كان شكلياً فقط؛ وبقي الحكم الفعلي في أيدي اللبنانيين. وطالبت فرنسا والشعبان بالاستقلال الحقيقي، وهو ما تحقق. حصلا على استقلالهما عام ١٩٤٣، وأكمل اللبنانيون والسوريون استقلالهم بالاستيلاء على المصالح الفرنسية وتحقيق انسحاب القوات الفرنسية. وفي عام ١٩٤٦، وعلى الرغم من الوضع العسكري المتوتر، استغل العرب هزيمة الحلفاء في بداية الحرب للتعبير عن مطالبهم بالاستقلال. وفي العديد من المناطق اعتمد الحلفاء على الوعود لامتصاص السخط الداخلي. وبدعم كبير من الألمان، قامت ألمانيا بدورها بغزو المنطقة العربية وحققت تغييرات سياسية وعسكرية تخدم مصالحها الخاصة، خاصة في العراق وشمال أفريقيا. وبدأ العرب المستقلون في الاختفاء، وتكثفت ممارساتهم القمعية، وتشددت سيطرتهم على المناطق العربية المستعمرة، مما كان له آثار بعيدة المدى على ردود الفعل العربية تجاههم (الحسيني،٢٠١٠، ص٥٩).

بعد الحرب العالمية الثانية، شهد العالم تغيرات سياسية كبيرة. ويرمز إليه بتراجع نجم أوروبا، وظهور قوتين قويتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، اللتين سيطرتا على الإمكانيات السياسية في العالم وتولتا السلطة منظمة دولية جديدة تقوم على مبادئ واضحة تعزز السلام وحقوق الإنسان وتدعم تحرير الدول المعرضة للاستعمار وقد ساعد ذلك الدول المستعمرة، بما فيها الدول العربية، في نضالها من أجل التحرر والاستقلال. لجأ العرب إلى كافة الوسائل الدبلوماسية والعسكرية للحصول على الاستقلال والتحرر من الهيمنة الخارجية، ونتيجة لذلك اضطرت بعض الدول العربية إلى الانضمام إلى الدول الشقيقة التي لا تزال تقاوم الاستعمار المدعوم وبدأت ملامح التضامن العربي الفعال في الظهور في فكرة إنشاء مؤسسة عربية لتوحيد المواقف العربية. وأدى ذلك إلى اتصالات بين الدول العربية المستقلة آنذاك، وعقد مؤتمر في الإسكندرية عام ١٩٤٤ ضم مصر. وانضمت إلى الاتفاقية خمس دول، هي سوريا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن وشرق الأردن، ووقعت على بروتوكول الإسكندرية، مما مهد الطريق لإنشاء جامعة الدول العربية. وفي عام ١٩٤٥، تم إنشاء المقر الرئيسي لجامعة الدول العربية في القاهرة. وفي وقت لاحق، انضمت الدول العربية الأخرى التي حصلت على الاستقلال واحدة تلو الأخرى (الحسيني،٢٠١٠، ص٥٩) كان من بين مساوئ الحرب العالمية الثانية بالنسبة للعالم العربي ظهور قضية جديدة احتلت، ولا تزال، قدراً كبيراً من الاهتمام والطاقة العربية: القضية الفلسطينية. وشجعت الحكومة البريطانية اليهود على دخول فلسطين أثناء الانتداب لتنفيذ وعد بلفور الذي أنشأ وطناً قومياً في فلسطين، مما أدى إلى الصراع بين العرب واليهود. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أحالت بريطانيا الصراع اليهودي في فلسطين إلى الأمم المتحدة، وفي عام ١٩٤٧، عندما أقرت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، بدأ الفلسطينيون المأساة. وفي عام ١٩٤٨، أعلن الصهاينة قيام دولة إسرائيل. وثار العرب لوقف ذلك، وغزت جيوشهم الأراضي التي يحتلها اليهود، لكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أعلن وقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين. لقد سمح للصهاينة بادعاء الأمر الواقع،

ووضع الدولة الصهيونية ككيان أجنبي في قلب العالم العربي، وتهجير الفلسطينيين، وتهديد الأمن العربي (الحسيني، ٢٠١٠، ص٦٠).

تأثير الحرب العالمية الثانية على التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط

نمت اقتصادات أغلب بلدان الشرق الأوسط (والتي تشمل وادي النيل والهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية وتركيا وإيران) بسرعة كبيرة حيث بلغ متوسط معدل النمو للفرد في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ نحو ٢,٩٪ سنويا، ومن الجدير بالذكر أنه نظرا لأن ثلاثة من أكبر أربع اقتصادات (إيران وتركيا وإسرائيل) وبعض الاقتصادات المتوسطة الحجم (المملكة العربية السعودية وسوريا) تقف فوق المتوسط بكثير، فإن متوسط المعدل المرجح للمنطقة بأكملها سيكون أعلى بكثير.

وتظهر المقارنة مع المناطق النامية الأخرى نتائج مواتية للغاية للشرق الأوسط. وبالنسبة للدول والإقليمين الاثنين والخمسين في أفريقيا (باستثناء مصر والسودان)، فإن المتوسط الذي قدمه البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو ٢,٤؛ وبالنسبة للدول العشرين في أميركا اللاتينية فهو ١,٧؛ وبالنسبة لجنوب آسيا (المحدد هنا ليشمل المنطقة التي تحدها أفغانستان وسيلان وإندونيسيا وفيتنام) فهو ١,٢ فقط. وفيما يتصل بالمتوسطات المرجحة، فإن المتوسط بالنسبة لأفريقيا سيكون أقل من المتوسط، وذلك لأن الاقتصادات الأكبر حجماً (نيجيريا والجزائر والمغرب وغانا) نمت بمعدل أقل كثيراً من المتوسط، باستثناء جنوب أفريقيا التي لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تُدرَج ضمن البلدان النامية. أما الاقتصادات الأربع الأكبر حجماً في أميركا اللاتينية (البرازيل والمكسيك والأرجنتين وفنزويلا) فقد نمت بمعدل أعلى كثيراً من المتوسط، وهو ما يعني متوسطاً مرجحاً أعلى بشكل واضح. وفي جنوب آسيا، تزامن معدل نمو أكبر اقتصاد على الإطلاق، وهو اقتصاد الهند.

كما هو الحال في جميع البلدان التي شهدت نموًا سريعًا، فإن حصة كبيرة من الزيادة في الدخل والثروة ذهبت إلى جزء صغير من السكان ومن المحتمل أن يكون توزيع الدخل والثروة أكثر تفاوتًا مما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية. يبدو هذا صحيحًا بالتأكيد بالنسبة لما كانت آنذاك أكثر بلدان الشرق الأوسط مساواةً إلى حد بعيد، إسرائيل ولبنان وتركيا؛ في كل من هذه البلدان الثلاثة تحسن مستوى معيشة الجماهير بشكل واضح، ولكن يبدو أن التفاوت في الدخول قد زاد. كما اتسعت الفجوة في مستويات المعيشة بين المناطق الحضرية والريفية، وبشكل أكثر تحديداً بين العاصمة وبقية أنحاء البلاد؛ وهذا واضح، على سبيل المثال، من الدراسات التي أجراها البنك المركزي الإيراني. ويبدو أن الفجوة بين الأجزاء الأكثر ديناميكية والأكثر تباطؤاً في هذه البلدان اتسعت أيضاً، على سبيل المثال، بين منطقة بحر إيجة في تركيا وداخل الأناضول، أو بين المقاطعات المطلة على بحر قزوين في إيران والأجزاء الجنوبية والشرقية. ومن ناحية أخرى، تم في بعض البلدان الحد من التفاوت المتزايد أو حتى عكسه من خلال تدابير مثل الإصلاحات الزراعية في مصر وسوريا والعراق وإيران وتأميم قطاعات كبيرة من الاقتصاد في مصر وسوريا والعراق وجنوب اليمن و لقد دفعت ثلاث قوى رئيسية اقتصادات الشرق الأوسط على هذا المسار من النمو السريع: توفير البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية في فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعد الحرب؛ والكم الهائل من المساعدات الأجنبية التي تلقاها الشرق الأوسط؛ والتوسع السريع لصناعة البترول، وهو عامل ثانوي في البداية ولكنه الآن يطغى على كل شيء آخر (bank markazay 1968, Pp 94-7) يمكننا أن نستدل على النمو المذهل لصناعة البترول من خلال بعض الأرقام. فقد ارتفع إنتاج النفط الخام في منطقة الخليج العربي من ٣٢٢ ألف برميل يوميا في عام ١٩٣٨ إلى ١١٠٠ ألف برميل في عام ١٩٤٨، و٥٦٤٠ ألف برميل في عام ١٩٦١، و١٦١٠٠ ألف برميل في عام ١٩٥٠.

في عام ١٩٧١. وبفضل التغييرات في اتفاقيات الامتياز، التي رفعت المدفوعات من قبل الشركات من حوالي ٢٢ سنتا للبرميل في أواخر الثلاثينيات والأربعينيات إلى حوالي ٧٥-٨٠ سنتا في الخمسينيات والستينيات، و١,٢٥ دولار في عام ١٩٧١، تضاعفت عائدات النفط التي تلقتها حكومات الشرق الأوسط عدة مرات. من حوالي

٢٦ مليون دولار في عام ١٩٣٨ ارتفعت إلى ١٥٤ مليون دولار في عام ١٩٤٨، و١٣٧٩ مليون دولار في عام ١٩٦٠، و٤٨٨٤ مليون دولار في عام ١٩٧٠، و٥٦٩٢ مليون دولار في عام ١٩٧١.

البنية التحتية:

باستثناء مصر، كانت بلدان الشرق الأوسط تعاني حتى وقت قريب من هياكل أساسية غير كافية. فقد اضطر العراق إلى الانتظار حتى الحرب العالمية الأولى حتى تم إنشاء أول خط سكة حديد له، واضطرت إيران إلى الانتظار حتى عام ١٩٢٨، والمملكة العربية السعودية حتى عام ١٩٥١، في حين ظلت بقية شبه الجزيرة العربية غير مجهزة. وبحلول نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت الموانئ الحديثة الوحيدة في المنطقة هي موانئ الإسكندرية وبورسعيد والسويس وبورسودان وعدن وبيروت وإسطنبول وإزمير. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت البلدان الوحيدة التي كانت شبكة الطرق فيها كافية تقريبًا هي لبنان وفلسطين، وبدرجة أقل مصر وسوريا (UNESCO, 1973, pp 23).

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين، تم إنشاء بعض خطوط السكك الحديدية المهمة في إيران والعراق وتركيا، وتم بناء موانئ حديثة في خرمشهر والبصرة وحيفا. منذ عام ١٩٤٥، كان التركيز الرئيسي على الموانئ والمطارات والطرق. تم بناء موانئ جديدة في العقبة والدمام وجدة والحديدة والكويت وتل أبيب ويافا وإيلات واللاذقية وإسكندرون وطرابزون، في حين تم توسيع وتحسين الموانئ القديمة. ظهرت العشرات من المطارات، وكثير منها مجهز تجهيزًا جيدًا للغاية، وتم وضع عشرات الآلاف من الأميال من الطرق السريعة والطرق الثانوية. بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٥، تضاعف عدد الشاحنات بمقدار أربعة أضعاف، ومنذ ذلك الحين تضاعف مرة أخرى تقريبًا؛ إن إجمالي الشحن (مقاساً بالأطنان/الأميال) لابد وأن يكون قد ارتفع كثيراً، وذلك لأن حجم وطول متوسط الشحنات قد زادا بشكل كبير فباستثناء إسرائيل ولبنان، لا يزال الشرق الأوسط ضعيفاً للغاية في كل النواحي تقريباً، ليس فقط مع البلدان المتقدمة بل وأيضاً مع الجزء الأعظم من العالم النامي.

وينطبق نفس الشيء على المكون الرئيسي الآخر للبنية الأساسية، وهو الطاقة الكهربائية. ففي السنوات الخمس والعشرين الماضية ارتفع إنتاج الكهرباء بمعدلات عالية للغاية، تراوحت في الغالب بين ١٥ و٢٠ في المائة سنوياً، أو ما يقرب من مرة ونصف إلى ضعف سرعة المتوسط في البلدان النامية ككل. ولكن الناتج الفردي يظل منخفضاً للغاية، حيث بلغ في عام ١٩٧٠ نحو ٢٠٠ كيلووات للفرد في مصر وإيران وتركيا، و٢٥٠ كيلووات للعراق، و٤٠٠ كيلووات للبنان، وأقل كثيراً في بقية المنطقة، باستثناء إسرائيل، حيث بلغ نحو ٢٠٠٠ كيلووات. وتقارن هذه الأرقام بشكل إيجابي بالجزء الأكبر من أفريقيا وآسيا، حيث تبلغ المستويات المقابلة ١٠٠ كيلووات أو أقل ولكنها لا تتجاوز ١٠٠ كيلووات.

الزراعة:

وكما هي الحال في المناطق النامية الأخرى، كانت الزراعة القطاع المتخلف في الشرق الأوسط. ففي الفترة من عام ١٩٥٨/١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٨/١٩٧٠، ارتفع الناتج الزراعي للفرد بنسبة ٠,١٦٪ فقط سنوياً في الشرق الأوسط. باستثناء إسرائيل، حيث بلغ المعدل نحو ٣٪. وكان هذا الأداء، على ضعفه، أفضل إلى حد ما من أداء أفريقيا وأميركا اللاتينية، اللتين انخفضتا بنحو ٠,٠١٪ و٠,٣٠٪ على التوالي، وأسوأ قليلاً من معدل الزيادة في الشرق الأقصى (باستثناء اليابان) الذي بلغ ٠,٣٥,٥٪. والمؤشرات الأخرى غير مرضية بنفس القدر. بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٨ ارتفع الإنتاج الزراعي للفرد من المزارعين بنسبة ٠,٢ (IBRD, 1972, p 66), (Chenery et al,1971, p 30).

الصناعة:

في السنوات الخمس عشرة الماضية أو نحو ذلك، ارتفع الناتج الصناعي بسرعة كبيرة في معظم دول الشرق الأوسط. بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٩، كان متوسط النمو في القيمة المضافة في التصنيع في الدول الصناعية الرائدة في المنطقة حوالي ١٠ في المائة سنويًا، وأكثر إلى حد ما في إسرائيل وإيران، وأقل قليلاً في مصر وتركيا

ولبنان. لم يضاهي هذا المعدل المرتفع من النمو سوى عدد قليل جدًا من البلدان، النامية أو المتقدمة حيث إن وضع الشرق الأوسط أفضل مقارنة بالقيمة المضافة لكل عامل في التصنيع. في عام ١٩٦٣، كان الرقم حوالي ١٠٠٠ دولار أو أعلى قليلاً في مصر وإيران وتركيا، وأقل في العراق وسوريا، وحوالي ٢٥٠٠ دولار في لبنان، و٢٨٥٠ دولاراً في إسرائيل. في الهند، كانت القيمة المضافة للعامل في التصنيع أقل قليلاً من ١٠٠٠ دولار في مصر وإيران وتركيا، وأقل في العراق وسوريا، وحوالي ٢٥٠٠ دولار في لبنان، و٢٨٥٠ دولاراً في إسرائيل. كان الرقم ٢٥٠ دولاراً، وفي أميركا اللاتينية، عادة، ١٥٠٠-٢٠٠٠ دولار، وفي أوروبا الغربية ٢٥٠٠-٤٠٠٠ دولار. ولكن هنا لم يتحسن الوضع النسبي للشرق الأوسط بشكل ملحوظ، حيث كان الجزء الأعظم من النمو في الناتج في السنوات الأخيرة، في معظم الحالات، راجعاً إلى زيادة العمالة وليس إلى زيادة الإنتاجية (Issawi,1973. 729-747).

النتائج والتوصيات:

بعد تحليل التطورات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تم التوصل إلى عدة نتائج تستحق الاهتمام:

١. تحولات النظام السياسي حيث شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولات جوهرية في النظام السياسي للشرق الأوسط، مما أدى إلى مزيد من التحديات والفجوات.

٢. دور الهيمنة الغربية حي يُعزى بعض الباحثين الاضطرابات إلى تأثير الهيمنة الغربية ورغبتها في التحكم في المنطقة.

٣. الأثر الاقتصادي للحروب والنزاعات حيث بينت الدراسة أن الحروب والنزاعات في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية قد أثّرت سلبًا على النمو الاقتصادي واستقرار الإقليم.

وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بـ:

١. ضرورة دراسة العوامل المسببة حيث يُنصح بإجراء مزيد من الدراسات لفهم العوامل المسببة للاضطرابات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط.

٢. تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين دول المنطقة للتصدي للتحديات المشتركة وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي.

٣. تعزيز الهوية القومية وتعزيز الوعي بالانتماء المشترك للمنطقة لتحقيق الاستقرار والتنمية.

المراجع:

الحسيني معدي، موسوعة الحرب العالمية الأولى والثانية، دار الحرم للتراث، ٢٠١٠.

References:

Al-Hussaini, Maadi, Encyclopedia of the First and Second World Wars, Dar Al-Haram for Heritage, 2010.

UNESCO, Literacy, 1969/1971 (Paris 1973), pp 23-4-no, Education (September 1971).

Abd El-Latif, Jaudat Jalal Kamil. "Political Developments in Iraq 1946_1953." Journal of Al-Farahidi's Arts 10.35-1 (2018).

AL-Besort, Tariq: Al-baraka as-siyasıya fi Mişr, 1945-1952. (The Political Movement in Egypt), Cairo, Där ash-Shuriq, 1983.

bank markazay 'iiran, aldukhl alqawmiu li'iiran, 1939-1965 (tahran 1968).

Chenery et al, in Barbara Ward, et al, eds, The Widening Gap (New York 1971), p 30. 6 IBRD, Agriculture (June 1972).

HEHATHANI, Hashim S.H. The Soviet Union and Arab Nationalism, 1917-1966. London and New York, KPI, 1986.

HEIKAL, Mohamed H. Cutting the Lion's Tail Sucz through Egyptian Eycs. London, Andre Deutsch Ltd., 1986,

HOLINGwow, Clare: The Arabs and the West. London, Methuen and Co Ltd 1952 .

Hoskins, Halford L. The Middle East. Problem Area in World Politics. New York, The Macmillan Company, 1954 .

HUREWITZ, IC: Diplomacy in the Near and Middle East. A Documentary Record: 1914- 1956 Volume II, New York, Princeton, New Jersey, 1956,

Issawi, Charles. "Economic development in the Middle East." International Journal 28.4 (1973),

Lewis, Bernard: The Middle East and the West London, Weidesfeld and Nicolson, 1968,

Professor of Economics, Middle East Institute, Columbia University; author of Egypt in Revolution (1963), Economic History of the Middle East: 1800-1914 (1966), and Economic History of Iran.(١٩٧١)

SACHAR, Howard M. Dějiny státu Izrael (History of the State of Israci), Prague, Regia, 1998.

Tilfah, Habeeb Rathi. "The Middle East Geopolitical Development in the Post-World War II Period: A Geographical spective." journal of Basic Sciences 5.7 (2022).

WATERBURY, John the Egypt of Nasser and Sadat. The Political economy of Two Regimes. New Jersey, Princeton University Press, 1983,

WINDSOR, Philip: Superpowers and Client States: Perceptions and Interactions. In: Efrat, Moshe and Bercovitch, Jacob (eds.): Superpowers and Client States in the Middle East: The Imbalance of Influence. London and New York, Routledge, 1991.

WINT, Guy and CALVOCORESSI, Peter Middle East Crisis. Penguin Books, 1957.

YAPP, Malcolm E: The Near East Snce the First World War. New York, Longman, 1991.